التغير الاجتماعي وانعكاساته على التنمية الحضرية في المجتمع المحلي

Le changement social et ses réflexions sur le développement urbain dans la communauté local

صالح عماميش*، أ.د عبد العزيز العايش
قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية (الجزائر)
جامعة عباس لغرور بخنشلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 28-03-2019؛ تاريخ المراجعة : 23-04-2021؛ تاريخ القبول : 30-06-2021

ملخص

إذا كان من البديهي أنّ التنمية الحضرية تؤدي إلى تغيرات اجتماعية، فإن حدوث هذه الأخيرة، يستلزم بالضرورة أيضا تنمية حضرية، تنعكس على الفرد والمجتمع، وهي نابعة عن تغيرات اجتماعية تسبق هذه التنمية، وتظهر بصورة واضحة في مجتمع محلي، نتيجة معايير مشتركة يتميز بها سكانه.

في هذه المقاربة وضعنا تعاريف لكل من: التغير الاجتماعي الذي يطرأ على السكان، خلال فترة زمنية معينة، وكذلك تعاريف للتنمية الحضرية والمجتمع المحلي، كما أبرزنا انعكاس التغير الاجتماعي على الأسرة والفرد، نتيجة تغير وظائف المـــرأة والرجـــل. وانعكاس العوامل الخارجية، وأهمها عامل التكنولوجيا على هذه التنمية، وفي الأخير ركزنا على تأثير التغير الاجتماعي على التربية والصحة، من الجانبين البشري والمرفقي.

الكلمات المفتاحية: تغير اجتماعي، تنمية حضرية، مجتمع محلي، انعكاسات التغير الاجتماعي.

Résumé

S'il est évident que le développement urbain conduit à des changements sociaux. Ceux-ci impliquent aussi nécessairement un développement urbain qui se reflète sur l'individu et la société, il découle des changements sociaux qui précédent ce développement et se manifeste clairement dans une communauté local, suite à des critères communs qui caractérise sa population.

Dans cette approche, nous nous élaboré les définitions suivantes : du changement social qui affecte la population au fil du temps, ainsi que des définitions de développement urbain et de la communauté local, ainsi que du reflet du changement social sur la famille et l'individu a la suite du changement des fonctions de la famille et de l'homme, et le reflet de facteurs externes et le plus important étant le facteur technologique sur se développement, et enfin nous nous sommes concentrés sur le reflet du changement social sur l'éducation et la santé, à la fois humaine et compagnon.

Mots clées: Changement social; Développement urbain ; Communauté local; Réflexions du changement social

I- تمهيد :

بمجرد الانتهاء من مشاهدة صور قديمة نسبيا، أو فيديو يرجع لماض قريب أو بعيد، تتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الأفكار حول الفروق بين المشاهد القديمة والحديثة، وتتسارع أمامنا صور التغيرات الفردية والاجتماعية، التي نقر بها كحقيقة لا جدال حولها. بالفعل إنه حدث تغير على مستوى الأفراد، والمجتمع، من عدة نواحي، نتيجة التحولات التي طرأت عليهم في مجال الحياة الاجتماعية.

إن هذه الظاهرة من الظواهر الأساسية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، لكونه يتصل مباشرة بالحياة الاجتماعية، وهو من أهم المفاهيم التي احتلت مكانة هامة في بناء النظرية السوسيولوجية، بل إن هناك من الباحثين من اعتبره أساسا لميلاد علم الاجتماع، لأن مختلف التغيرات الاجتماعية التي حلت بالمجتمعات الحديثة والمعاصرة، ساهمت في تطور البحث السوسيولوجي، وقدمت أفكارا ومقاربات نظرية، وإمبريقية، تسعى إلى فهم وتفسير حقيقة هذه الظاهرة.

كما أن نمط الحياة الأسرية الحالية، يختلف كثيرا عن سابقها، مقارنة بالحقبة الاستعمارية أو البدايات الأولى للاستقلال، وتجلى ذلك في التغيرات التي ظهرت على بنيتها، وتركيبتيها البنائية والوظيفية، بحيث تخلت تدريجيا عن النمط التقليدي، إلى الحياة الحضرية العصرية، وذلك لأن هذه المناطق الحضرية، بدأت منذ الاستقلال تعرف تغيرات اجتماعية سريعة على مستوى التربية، التعليم، التوجه الاقتصادي والثقافي. ولهذه العناصر الخارجية الدور الفعال والقوي والمؤثر في تغير أدوار ووظائف الأسرة الحضرية الجزائرية، دون إهمال العناصر الداخلية، فهي تتغير من أسرة ممتدة إلى أسرة شبه نووية فنووية، وتتخلى عن أدوار الشكل الأول لتأخذ أدوار ووظائف الشكل الأخير.

وما يقال في التغيرات التي شهدتها الأسرة الحضرية، يقال في كل قطاعات المجتمع الحضري في المدينة الجزائرية. وهذا ما طبع الحياة الحضرية بخصوصيات مغايرة تاريخيا، وكان أهم عنصر ساعد على ذلك التغير هو خروج المرأة للعمل، لينعكس على واقع مجتمعي جديد، خاصة وأنّ المرأة أصبحت تتمتع بذمة مالية مستقلة عن ذمة الرجل، مع مستوى تعليمها العالي الذي لا يختلف عن تعليم الرجل، وارتفاع نسبة مشاركتها الاجتماعية في جميع الميادين، دون إهمال عوامل أخرى، كالتغيرات التاريخية التي مست النسيج القيمي والعمراني والتنظيمي الذي عاشه المجتمع في مرحلة الاستقلال، بعد نزوح أغلبية سكان القرى وهجرتهم إلى المدن، وزيادة وتنوع أنماط الاستهلاك نتيجة تعدد حاجات الأفراد الاقتصادية، والاجتماعية،... الخ.

أما التنمية كظاهرة اجتماعية فهي تعني القرية والمدينة. لكننا هنا نركز اهتمامنا على التنمية الحضرية لنعطي المقال صبغة محددة تحديدا دقيقا وواضحا. حتى لا ننجر إلى الغوص في الفروق الريفية الحضرية، بل نركز على الحياة الحضرية فقط. خصوصا وأن الدراسة تتم في المجتمعات المحلية، التي تتمتع بمجموعة من السمات والخصائص المشتركة بين مجموع سكانها.

وتساؤلنا الرئيسي في هذا الصدد هو: فيما تتمثل انعكاسات التغير الاجتماعي على التنمية الحضرية في المجتمع المحلي ؟

نظرا لأهمية الموضوع واعتقادنا أنه يستحق المزيد من الدراسة والتحليل، وبالتالي يتوجب علينا عرضه ومناقشته، وأن نطرح بعض التساؤلات الفرعية حول المفاهيم المستعملة في البحث ومنها: ما هو التغير الاجتماعي؟ وما هي التنمية الحضرية ؟ وما هو المجتمع المحلي ؟ وما هي انعكاسات التغير الاجتماعي على التنمية الحضرية ؟ وما هو تأثير التغير الاجتماعي على قطاعي التعليم والصحة ؟.

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحديد مفهوم التغير الاجتماعي ووصفه من خلال بعض التعاريف التي قدمناها في هذا الشأن، وكذلك من خلال تقديمنا لتعاريف كل من التنمية الحضرية والمجتمع المحلي. اتبعناه بتفسير وتحليل لعناصر هذه الظواهر محل الدراسة، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين المتغير المستقل وهو التغير الاجتماعي

والمتغير التابع وهي التنمية الحضرية، وتحليل انعكاس الظاهرة المستقلة على الظاهرة التابعة. كما هو موضح في العنوان، مع تقديم تحليل وتفسير لما توصلنا إليه، من خلال البحث في كل عناصره. وركزنا على الملاحظة العلمية المفسرة لكل ظاهرة، وكذلك الملاحظات المتعدية من ظاهرة إلى أخرى كالعلاقة الطردية بين التغير الاجتماعي والتنمية الحضرية، بل وأكدنا صحة النتيجة العكسية، أي استنتجنا أن التنمية الحضرية الجديدة تؤدي بدورها إلى تغير اجتماعي جديد.

II - تعريف التغير الاجتماعي:

1.II- التعريف اللغوي للتغير الاجتماعي: جاء في لسان العرب: (تغير الشيء عن حاله: تحول. وغَيَّرَهُ : حولّه وبدّله، كأنه جعله غير ما كان). قال تعالى: (ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأنّ الله سميع عليم). (القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 53). قال "ثعلب": حتى يبدلوا ما أمرهم الله... إلى أن قال: وغيَر الدهر: أحواله المتغيرة. (ابن منظور ،1405 ه، ص1035). والتغير ضد الثبات، وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وهو سنة من سنن الحياة، لمن يتصدى لها لفهم الحياة الاجتماعية. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 2008، ص4).

والمُجتمَع لُغةً هو: (ضم الأشياء المُتفِقَه، المُجتمَع مُشتق من الفِعل اجتمع ضد تفرقَ، والمُجتمَع موضع الاجتماع أو الجماعة من الناس، ومعنى المُجتمَع في المُعجَم الوسيط: المُجتمَع، موضِع الاجتماع والجماعة من النَاس)، وباقتران التغير بلفظ "الاجتماعي" نقصد به: التغير الذي يحدث داخل المجتمع، يطرأ على بعض أو كل جوانب المجتمع، أو على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن. (تعريف المجتمع، 2015، موقع الكتروني)

2.II- التعريف الاصطلاحي للتغير الاجتماعي: يعني التغير الاجتماعي دراسة التحول، أو التعديل الذي يتم في طبيعة، ومضمون وتركيب الجماعات والنظام، وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات، وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات، أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية. (محمد عمر الطنوبي، 1996، ص 52).

يمكن تعريف التغير بأنه عملية اضطرارية ومستمرة للتحول أو التعديلات التي تطرأ على أنساق العلاقات الاجتماعية. (السيد عبد العاطي السيد ، د س، ص 83). كما يشير "عاطف غيث" إلى التغير الاجتماعي بأنه: (التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة). (محمد عاطف غيث، 1996، ص25). ويرى "عاطف غيث" كذلك أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أشكال متعددة، منها التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي، والتغير في النظام الاجتماعي، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية...الخ، والتغير في مراكز الأشخاص يحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت. (محمد الدقس، 1987، ص18).

3.II- التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي: وفى ضوء التعريفات السابقة للتغير الاجتماعي يمكننا إن نحدد التعريف الإجرائي التالي: (التغير الاجتماعي هو عملية تنصب على التركيب السكاني لمجتمع ما، فيطرأ عليه تحول تنظيمي، في بنائه أو وظائفه أو أنماط علاقاته الاجتماعية أو في كل تغير سلوكي لأفراد داخل تنظيماتهم الاجتماعية، خلال فترة زمنية معينة).

ويمكن أن نستخرج من هذا التعريف العناصر المؤلفة للتغير الاجتماعي كما يلي:

أ- ينصب على المجتمع: أي يحدث على مستوى المجتمع وليس الفرد .

ب- يمس البناء الاجتماعي والتنظيمات الاجتماعية: التغير الاجتماعي شامل وليس انتقائي

ج- أهمية تحديد زمن التغير الاجتماعي: ويرجع ذلك إلي وضع تخطيط حضري مع تحديد مدة الانجاز.

وهكذا فإن التغير الاجتماعي، هو عملية واسعة تمس البنية الاجتماعية والوظيفية والتنظيمات والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، ونؤيد التعريف الذي وضعه "عاطف غيث" لأنه مس العناصر التي نراها مناسبة.

III: تعريف التنمية الحضرية

III.1- التعريف اللغوي للتنمية الحضرية: التنمية لغة: (مشتقة من الفعل "نمى" ينمي نميا و نماء: زاد وكثر، وأنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا أي جعلته زائدا وكثيرا.) (ابن منظور، 1405 ه، ص341). ومن معانيه يبسط و ينشر وينمي ويطور. (معجم الطلاب، 2004، ص292).

والحضرية لغة: (من لفظ الحضر والحاضرة: خلاف البادية وهي المدن والحضارة: الإقامة في الحضر، تحضر تخلق بأخلاق أهل الحضر وعاداتهم.) (المعجم الوجيز، 2001، ص157). وبالتالي فالتنمية الحضرية هي كل زيادة تخص المدينة وسكانها.

III.2- التعريف الاصطلاحي للتنمية الحضرية: ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ظهرت أبحاث في شكل تخطيط، ووضع برامج تجديد المدن، وبرامج مدن نموذجية، وظهر ذلك في بريطانيا سنة 1947، وفى عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وقد كتب "سكوت" سنة 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية، تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن، واهتم بالأحياء المتخلفة، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط، بوضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض. كما يرى "فورستر" إن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة، حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين . (حمد عبد الفتاح محمد ، 2002، ص186)

ويعرف "حسين عبد الحميد رشوان" التنمية الحضرية أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجة الذي يعترى المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بإعمال غير زراعية، وبدرجه عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض. وتعرفها "منال طلعة محمود" بقولها: (إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع على مشاركة الموطنين، هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين، إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.) (منال طلعت محمود، 2001، ص71).

III.3- التعريف الإجرائي للتنمية الحضرية: وفى ضوء التعريفات السابقة للتنمية الحضرية يمكننا إن نحدد التعريف الإجرائي التالي: (التنمية الحضرية : هي عمليه إرادية وموجهة، تستهدف الإنسان باعتباره العنصر الفعال في تطوير مجتمعه، وتسعى لرفع مستوى دخل الفرد من خلال المشروعات الاقتصادية، بواسطتها تحدث تغيرات اجتماعية مقصودة في المجتمع، والتي تكتسب أفراده قدرات وقيم تساعدهم على مواجهة مشكلاتهم، وتمكنهم من التكيف مع البيئة التي يعشون فيها.)

ويمكن أن نستخرج من هذا التعريف العناصر المؤلفة للتنمية الحضرية كما يلي:

أ- التنمية الحضرية هي عمليه إرادية وموجهة: وليست عملية عفوية.

ب- هدفها الإنسان : الذي تسعي لتطويره ورفع مستوى دخله الفرد.

ج- إحداث تغيرات اجتماعية مقصودة في المجتمع: من أجل حياة أفضل.

وهكذا فإن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية. وعليه نؤيد التعريف الذي وضعته "منال طلعت محمود" لأنه مس العناصر التي نراها مناسبة.

IV : انعكاس التغير الاجتماعي على التنمية الحضرية: في المدن الكبرى التي من ميزاتها أنها لا تنام، يمارس الأفراد نشاطهم اليومي دون التقيد بالوقت أو ربط ذلك النشاط في كل الظواهر الاجتماعية بالرجل أو المرأة ، فالمحلات والمؤسسات الخاصة والعامة ووسائل النقل وغيرها، تعمل ليل نهار. فلا نستغرب إذا لاحظنا أن الرجل يلعب نصف هذا الدور والمرأة تلعب باقي الدور فيه،

وهذا تجسيدا لواقع أن المرأة نصف المجتمع، فهي موجودة وتشغل كل الوظائف.

1.IV- انعكاس التغير الاجتماعي على الأسرة: انعكست التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة على مجموعة من العوامل، أثرت على البنى والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى بنية الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأساسية في مجال التنشئة الاجتماعية. وسبب خروج المرأة للعمل وتغير دورها في الأسرة، طرح مشاكل جديدة كالصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية و الادخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي وتمضيه وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الاجتماعي. (عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني، 2000، ص143).

فالمرأة بالأمس كانت تلعب دور الأم في رعاية أبنائها والاهتمام بشؤون بيتها ومساعدة زوجها، وحتى غير المتزوجة كان دورها محصور في رعاية الأسرة، ومساعدة الرجل في بعض الحرف داخل المنزل، الخياطة والنسيج الذي يأخذ جل وقتها، أو في أعمال الزراعة بالقرية . أما الرجل فهو يقوم بكل الأعمال خارج البيت، وهو الذي يحضر كل الأشياء إلى البيت، والجميع راض بالدور الذي يؤديه.

وهذه التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات العربية خاصة الأسرة لم تكن فقط تغيرات على المستوى الخارجي المادي وإنما جاءت هذه التغيرات على مستوى القيم الاجتماعية. (سعد عبد الله الكبيسي، 2001، ص ص 21-22).

2.IV- انعكاس التغير الاجتماعي على المرأة: أبرز ملاحظة لازمت الثورتين الفرنسية والصناعية، هي خروج المرأة للعمل، قصد تلبية حاجياتها من السلع والخدمات، وخروجها هو أكبر تغير اجتماعي شهدته أوروبا ثم العالم بعد ذلك على مستوى الأسرة. وهذا التغير بدل القيم الأسرية التقليدية، بقيم حديثة وغير ادوار المرأة بأدوار إضافية أصبحت أساسية في حين صارت الأدوار السابقة ثانوية، فبنية العلاقات الاجتماعية كلها مسها التغير وبصورة جذرية، وسريعة جدا مقارنة بالقيم التقليدية التي كانت بطيئة التغير منذ قرون. كما فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي وأحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع. (عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني، 2000، ص145). فالمرأة تشغل كل الوظائف الحكومية والخاصة دون استثناء من ربة عمل إلى أدنى منصب، كما أنها تمارس كل أنواع الرياضات، وموضوع السياقة بالنسبة للمرأة لم يكن محل مناقشة مع نهاية القرن العشرين، فهي تعمل سائقة لسيارات الأجرة والمركبات بمختلف أنواعها، وحتى سائقة في القطاع العام والخاص. إلا أن المملكة العربية السعودية لم تعترف بشرعية قيادة المرأة للسيارة إلا سنة 2018.

3.IV- انعكاس التغير الاجتماعي على الشباب : ويتضح هذا التغير على مستوى حلاقة الشعر وارتداء السروال الهابط، والسروال المقطع والمثقوب، والإدمان على المخدرات بكل أنواعها فمن الكيف إلى الكوكايين إلى الحبوب الطبية المهلوسة بكل التسميات، نجم عنها جنوح الأحداث، وما تشهده المحاكم من ارتفاع الهائل للإعداد حتى استحدثت لذلك محاكم تسمى محكمة الأحداث، إلى جانب الاختلاط السافر بين الذكور والإناث إذ لا نكاد نرى مكان لا يوجد به اختلاط ، وظهور المخنثين حتى انك لا تعرف الواقف أمامك هل هو ذكر أو أنثى ولا تستطيع أن تميز ذلك لا من ناحية اللباس أو الصوت أو المشي،... ومن انعكاساته أن وقع الشذوذ الجنسي وأصبحنا نرى ممثلي حقوق الإنسان يطالبون بزواج المثليين، وهو تحطيم صريح للأسرة، وحتى أن بعض الدول اعترفت بهذا الشكل من الأسر.

وفي المقابل إن العنوسة ملاحظة على شباب وشابات المجتمع، وهي الصفة الغالبة على مواطني المدينة، والتي ظهرت بعد خروج المرأة للعمل. وإذا راكمنا لها الكم الهائل للطلاق في المجتمع حيث انه كان من حق الرجل، فأضاف له المشرع الخلع من حق المرأة، مع التطليق للضرر وهو من سلطة قاضي الأسرة.

وما صاحب ذلك أيضا البطالة في صفوف الشباب الذين يلجئون إلى العمل السهل المدر للربح (الربح السريع) وإلا فهم لا يعملون أي عمل متاح ، وخاصة حاملي الشهادات الذين يفضلون العمل في إطار الوظيفة عند الدولة أو البقاء في حالة بطالة بحكم أن العمل مكفول بالدستور وهو حقهم على الدولة.

4.IV- انعكاس التغير الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية: مع ظهور الثورة الفرنسية سنة 1789 م والتي شعارها الحرية والأخوة والمساواة، فبعد أن تبناها الفرنسيون صدروها لأوربا وأمريكا فالعالم غربيه وشرقيه بعد ذلك، وبالتزامن مع هذه الثورة السياسية قامت ثورة صناعية قوية جدا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أدت الثورتين إلى تغير اجتماعي واسع وعميق في المجتمعات التي عاصرتهما، إلى درجة عدم التحكم في هذا التغير المصحوب بالفلتان والفوضى، التي لم يسلم منها الرجل أو المرأة، فالأسر هاجرت من القرى إلى ضواحي المدن، للالتحاق بالعمل في المصانع التي تدر أموال كبيرة على العمال مقارنة بالزراعة. وبالمدينة يجد المواطن كل ما يريده ، المهم أن يكون معه المال الكافي لذلك، ويستطيع أن يبذل وقتا وجهدا إضافيين للحصول على المزيد من المال.

ويتجلى التغير الاجتماعي بقوة في ظاهرة العولمة، وما رافقها من ثورة معلوماتية متسارعة، لعبت دورا هاما في تغير المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع. (ماجد الزيود، 2006، ص53). جعلت العالم قرية صغيرة، تفرض على أفراده ومجتمعاته الاندماج، والتغير السريع، لقبول ما جاء به هذا الوافد الجديد الذي شرع لمرحلة الحداثة، وما بعد الحداثة، في ما يسمى بعصر العولمة. (عبد الخالق عبد الله، 1999، ص81).

وفي هذا السياق يقول "عبد الله عويدات": بان حركة تاريخية تهدف إلى دمج العالم، وتقريب مجتمعاته، ودوله، وثقافاته من بعضها. ففي البعد الاقتصادي أدت إلى تركز الثراء، والقوة، والتنمية، في الدول الصناعية. وحصر الفقر، والتبعية، والتهميش، على الدول التابعة لها، والتي تطلق عليها اسم الدول النامية، او دول العالم الثالث.(عبد الله عويدات ، 2001)

وصاحب هذه العولمة على بعض ايجابياتها، تفكك زعزع المجتمع المحلي، كان نتيجة ضربه في ثلاث دعائم أساسية:

1-4.IV- ضرب التعليم: إن انبهار المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري بثقافة الغرب، وتقليده، حقيقة واضحة لكل ملاحظ، وقد أكّد أبن خلدون هذه الحقيقة، عندما اعتبر القهر العسكري والسياسي يؤدي إلى التبعية العمياء لهذا الغرب. فجاء في مقدمته أّن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيّة ،ونحلته، وسائر أحواله وعوائده. لذلك نرى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه، ومركبه، وسلاحه، وفي اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله. ولا يكتفي المغلوب أيّا كان أفرادا أو جماعات، أو دولا أي دول العالم الثالث، بالخضوع للعالم الغربي أي بتقليد الغالب، وهي الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويصطنع للمغلوب تبريراً من أن النفس تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه، وأنها لتغالط في ذلك أحياناً، فترى أنّ انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها، حصل لها اعتقاداً، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به". (عبد الرحمن بن خلدون، 2010، ص192)

إن هذه المغالطة الكبيرة التي زرعها القويّ باستعمال مفاهيم براقة كالتحرر، التقدم، الانفتاح، والشعارات التي لا يؤمنون بها إلا في مجتمعاتهم فقط، وعلى سبيل المثال الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، السياسي والثقافي ... التي جاء بها المتبوع القويّ ليتبعها التابع الضعيف.

وهنا يفقد أفراد المجتمع القائد، بمحاربة والتشكيك وإهانة القدوة وعلى رأسها المعلم (المربي)، الذي تحارب هيبته، ومنه ضرب للمنظومة التربوية، وضرب للتربية والتنشئة الاجتماعية، حتى أن المعلم إذا ضرب تلميذ في المدرسة من اجل

مصلحته، فان الأولياء يقومون بأخذ التلميذ إلى الطبيب ويستصدرون شهادة طبية، ويجرونه إلى المحاكم بتهمة الاعتداء على قاصر، وقد يسجنونه، أو يغرمونه. لترك رسالته السامية.

IV.4-2- هدم مكانة العالم (الإمام): في ظل هذا التغير، تزداد الهوة بين مختلف المراحل العمرية، وخاصة بين المراهقين والكبار، أي بين الأبناء والآباء، فتصبح الإرشادات والتوجيهات التي يسدي بها الكبار للصغار غير مجدية، ويصبح المراهق معرض لتأثرات جماعة الأصدقاء، والموضة الوافدة عبر الأقنية الفضائية، والتكنولوجيا الجاهزة. فتقل مكانة المسن في العائلة، والمعلم في المدرسة، والأمام في المسجد. وهي الخاصية المميزة للعالم المعاصر. (معن خليل العمر، 2004، ص83).

ففي هذه الحالة تزول مكانة وهيبة العالم، الإمام، والموجه، بالتشكيك فيما يقول، ومحاولة لبس الأمر على عموم الناس، وحجتهم بأن الصحابة بشر يخطئون، والعلماء بشر، ليصلوا إلى أن الرسول كذلك بشر، وبالتالي ما يصدر عنه خاطئ إلى أن يثبت العكس، ويجب على أتباعه حتى يكونوا موضوعيين، أن يتحلوا بالموضوعية، في مقابل الذاتية، وهدفهم إزالة أهم مقوم من مقومات المجتمع الإسلامي ألا وهو الدين نفسه.

IV.4-3- ضرب المجتمع في دينه: إنّ البعد الثقافي للتغير الاجتماعي من اخطر الابعاد، كونه يؤثر على الاستقلال الوطني، والثقافة الوطنية، والهوية الوطنية. وقد شجعت الدول الغربية مراكز البحوث، والدراسات المتخصصة في الاقليات العرقية، من أجل إبراز الخصوصيات والهويات والتعددية الثقافية، داخل الدولة الواحدة، للقضاء على الوحدة الثقافية والوطنية والتاريخية للشعوب المتطلعة للاستقلال من النفوذ والهيمنة الغربية (حنفي حسن، العظم صادق جلال، 2002، ص55). خاصة أنه من خصائص الحداثة إهمالها للجانب الأخلاقي، إذ لا مكان للأخلاق في منظومة الحداثة.

بإدخال التشكيك في الحديث النبوي على أساس أنه كلام بشر، ونقله الصحابة والتابعين وهم كذلك يخطئون، ثم امتد التشكيك إلى القرآن الكريم، على أنه لم يعد يواكب العصر. في كثير من آياته، والتفصيل في هذا المجال طويل. ويظهرون أن التدين موضة قديمة أكل عليها الدهر وشرب. حتى وصلوا إلى التشكيك في القرآن الكريم نفسه، وأزالوا عنه طابع القداسة. ليظهر في القرن الماضي كاتب اسمه "سلمان رشدي" يشكك في القرآن الكريم، في كتابه المعنون "آيات شيطانية"، وجاء بعده من يرسم رسوم كارتونية ساخرة للأنبياء والرسل ومنهم محمد صلى الله عليه وسلم . بداعي حرية التعبير ومنهم الرسام "تشارلي". وما ذكر داخل في التغير السلبي للقيم الاجتماعية التقليدية، فأصبح يقبل ما كان مرفوضا، ويرفض ما كان مقبولا. (بوعطيط سفيان، 2012، موقع socioalger).

IV.5- انعكاس التغير الاجتماعي على البناء الاجتماعي:

إذا نظرنا إلى المدينة في شقها العمراني فنلاحظ أنه مسها تغير واضح، نتيجة التخطيط الحضري في شقه المادي المرافق للحياة اليومية، ويتجلى في ما يلي:

IV.5-1- السكن: انجاز السكنات بمختلف أنواعها وإدخال السكنات العمودية بدل السكنات الأفقية، ارتفاع العمارات، انجاز العمارات الشاهقة (ناطحات السحاب) بالتعاون مع خبراء دوليين مثل الصينيين والأتراك. إلا أن الانجازات كثيرا ما تشهد إخفاقات نتيجة تشييد العمارات دون تخطيط جدي واستعجال البناء، لتوفير السكنات في وقتها، يقضي على الجودة، والعوائق التي تظهر بعد الرحيل إليها، خاصة نتيجة العوامل المناخية. أما العوامل الطبيعية فزلازل كزلزال بومرداس سنة 2003، كشف لنا عن مقبرة العمارات المغشوشة.

IV.5-2- الطرق: شق الطرق داخل الأحياء على تربة عادة ما تكون زراعية يحتاج إلى وقت طويل لتثبيتها، ومنع انجرافها مع السيول، إلا أن ارتباط المقاول بتسليم الأشغال في وقتها، يجعلها هشة سريعة الإهتراء، وهذا ما نلاحظه على كل شوارع المدن المشيدة حديثا بمجرد تساقط كثيف للأمطار. وهذا ما نشاهده كل سنة، ونذكر على سبيل المثال: كوارث

كفيضانات جبل الوحش بقسنطينة شهر سبتمبر2018، وفيضانات مدينة تبسة شهر سبتمبر 2018، وفيضانات وادي سيبوس، أدى إلى إغراق أحياء بالحجار ولاية عنابة، في جانفي 2019، فمع تساقط الأمطار تظهر عيوب التخطيط العمراني. وبسقوط الثلوج تقطع الطرق، وما ينتج عنها من أزمات على كل الأصعدة.

والملاحظ انه لا يعتمد على الخبرة والدراسات السوسيولوجية في البناء والعمران، بالتعاون مع المهندسين والمخططين. كما يلاحظ أن هندسة القصور في تاغيت وغرداية والمنيعة، متكيفة مع طبيعة المنطقة، وعندما صدرت لها الخرسانة المسلحة كباقي المدن، أصبحت بنايات كارثية على المنطقة، لأنها أبنية مستهلكة للطاقة في الشتاء والصيف.

6.IV- انعكاس التغير الاجتماعي على الصعيد التكنولوجي: تمكن الأفراد من التكنولوجيا الاستهلاكية في حياتهم اليومية، من حيث البرامج والأجهزة السلكية واللاسلكية، وخاصة الآلات السمعية البصرية، والتواصل الاجتماعي،... فأصبح العالم كله قرية صغيرة مكشوفة، وأصبحت الآلات الرقمية في متناول الجميع يستعمل هذه الوسائل في حياته اليومية وهي متوفرة كما ونوعا، وهي مستعملة لأربعة أجيال كل واحد حسب مجال اختصاصه، وأصبحت بديلا عن وسائل تقليدية تكاد تنقرض، كالمراسلات الورقية التي بقيت في الإدارات فقط. رغم أن الوسائل الالكترونية متطورة وسريعة وتكاد تكون مجانية، ومحمية ضد كل وسائل القرصنة وبالتالي نقول إن: "الميدان التكنولوجي حدث عليه تغير انعكس ايجابيا على التنمية الحضرية في القسم المادي".

إن التغيرات المادية وخاصة التي مصدرها التكنولوجيا، أسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية، كما أنها سبب في تغير الثقافة اللامادية ولكن بعد مدة زمنية معتبرة. للأسباب الآتية: (محاضرات مقرر التغير الاجتماعي، 2013/09/24، موقع منتديات انتساب جامعة الملك فيصل للتعليم الالكتروني).

أ- كل الثقافات تحاول أن تبقى على تراثها الفكري خوفا من التجديد.

ب- عدم معرفة الجديد وكيفية استغلاله يؤدي في النهاية إلى رفضه.

ج- جمود العادات والتقاليد عند كبار السن وخاصة غير المتعلمين، أكبر سبب لعدم تقبل التغير اللامادي،أما تقبل التغير المادي فيكون بدرجة أقل.

V : تأثير التغير الاجتماعي على قطاعي التعليم والصحة

ويؤكد معظم الباحثين أن للتغير الاجتماعي مجالات عديدة، نكتفي بالتركيز على قطاعي التعليم والصحة:

1.V- تأثير التغير الاجتماعي على قطاع التربية: كانت مشكلة التأطير إبان الاستقلال عويصة، إذ تكاد تكون الإطارات جزائرية منعدمة مقارنة بالكم الهائل للتلاميذ في سن الدراسة، اعتمدت الحكومة لحل هذا المشكل على المعلمين والأساتذة المتعاونين من المشرق العربي وبالأخص من مصر وسوريا والعراق. وعلى المتعاونين الغربيين وبالأخص من فرنسا، بالإضافة إلى الأجانب الذين بقوا في الجزائر بعد الاستقلال، وأساتذة ضمن اتفاقيات دولية مع الجزائر للتدريس بالمعاهد الوطنية والجامعات. كان لا بد من تخطيط في تحقيق الأهداف المسطرة التي تعود على التنمية الحضرية هو عملية أساسية من عمليات الإدارة الحكومية. (شبل بدران، حسين البيلاوي، 1997، ص33).

كان عدد التلاميذ غداة الاستقلال حوالي 300 ألف، ويعمل بالمنظومة التربوية الوطنية نحو 2960 معلما فقط، لنشهد التغير الكبير بأزيد من 5.8 مليون تلميذ سنة 2012م، و500.000 أستاذ ومعلم وادري في نفس السنة، وجامعة واحدة فقط سنة 1962، يدرس بها 2725 طالب يؤطرهم 298 أستاذ، لتقفز هذه الأرقام سنة 1999 إلى 53 مؤسسة جامعية يدرس بها نحو 373.000 طالب، ويؤطرهم حوالي 16.000 أستاذ. (سارة ضويفي، 2012/07/06، موقع جزايرس).

أما في السنة الدراسية 2014-2015 فكان عدد التلاميذ: 8.451.370، مهيكلون في: 25.862 مؤسسة تربوية، يؤطرهم نحو: 430.454 أستاذ. (معطيات احصائية خاطة بقطاع التربية الوطنية، 2015/01/11، موقع وزارة التربية والتعليم). وفي السنة الجامعية 2017-2018 كان عدد الطلبة: 1.730.000 مهيكلون في 106 جامعة، يؤطرهم نحو: 60.000 أستاذ. (و.أ، 2018/05/27، موقع جريدة المساء اليومية).

لا أحد ينكر انتشار وزيادة المؤسسات التعليمية محليا ووطنيا، فالمدارس الابتدائية والمتوسطات تدشن كل سنة، بمحاذاة الأحياء وخاصة الجديدة، حسب الكثافة السكانية لقاطني هذه الأحياء، ضمن التخطيط الحضري، إلا أن تدشين الثانويات ليس بنفس الوتيرة، لأنها تستوعب الناجحين من مجموعة من المتوسطات، بالإضافة إلى العدد الهائل للأقسام بها في كل تخصص وكل مستوى. رغم التقليص الشعب مقارنة بالعقدين الماضيين، حيث كانت الدراسة بنظام المتاقن والثانويات العادية، نظرا للعدول على المدرسة الأساسية التي تهتم كثيرا بالجانب التقني للتلاميذ، ضمن الإصلاحات الفوقية التي مرت بها المدرسة الجزائرية، والتي لم تستشر فيها القاعدة التعليمية، وأولياء التلاميذ، وضمن التجارب قررت الحكومة الرجوع بها إلى النظام الابتدائي والمتوسط الذي كان يسري به العمل قبل إعتماد المدرسة الأساسية من سنة 1980م إلى سنة 2005م.

وشهد مرفق التعليم تغيرات بدخول الخواص، وإفتتاحهم لمدارس خاصة تعمل بنظام التربوي الحكومي، وتختلف عنها بأنها مؤسسة تهدف لتحقيق الربح، أي أن التعليم فيها غير مجاني.

في بداية الثمانينات، استطاعت حكومة، تعويض النقص الفادح في الكادر التعليمي بعناصر جزائرية، ووصلت إلى الاكتفاء الذاتي، وقدمت مربين ذوي تكوين عالي بعد أن أنشأت معاهد تكنولوجية لتكون المعلمين والأساتذة. والمدارس الوطنية العليا بالجامعات، في إطار جزأرة التعليم. ومن أهم ملاحظات هذه المرحلة:

أ-شهدت لأول مرة كل مؤسسة تعليمية: الطاقم الإداري والبيداغوجي والتربوي والوصاية جزائريون.

ب- الحس الوطني للتلميذ والإداري والبيداغوجي خدمة لمصلحة الوطن والمنفعة العامة، وليس كسب المال فقط.

ج- الشعور الحقيقي للمربي اتجاه التلميذ بخير خلف لخير سلف، لأن الرابطة التي تجمعهما أكثر من رابطة وطن مشترك بل ودم مشترك أيضا، فالمربي أب وأخ وجار ،... يمتلك الاحترام من طرف المجتمع ككل.

د- المربي الوطني كان يبذل كل جهده لتخريج جيل ذهبي، رغم الوسائل البسيطة جدا، ويبذل في سبيل ذلك بجزء من أجرته.

تسمية المربي مازالت إلى اليوم، ومديرية التربية ووزارة التربية كذلك، إلا أن التغيرات الاجتماعية التي تشهدها القطاع حاليا يعكس هذه التسمية، فجيل الثمانينات يختف كليا عن جيل الألفية الثانية، رغم توفر الإمكانات المادية والبشرية والتطور الحاصل في وسائل العملية التعليمية والتربوية، ومع إحالة الجيل المؤسس للتعليم في الجزائر إلى التقاعد، نلاحظ تدهور في مستمر على المستوى الكمي والكيفي، وحتى لجوء التلاميذ إلى الدروس الخصوصية، الذي عم جميع المستويات كظاهرة اجتماعية متغلغلة في جميع الأسر، انعكست على الأداء الوظيفي للمؤسسات التعليمية. وأصبحت مؤسسة تهدف إلى تحسين المعدل والانتقال إلى المستوى الأعلى، وليس تحصيل المعرفة، لآن فعاليتها آنية وليس لها مدى على المستوى البعيد. حتى انه يلجا إلى الدروس الخصوصية حتى التلاميذ النجباء، لرفع معدلهم في شهادة البكالوريا لاختيار التوجيه الذي يرغبون فيه.

وساهم التطور التكنولوجي بتوفير آلات وبرامج، وفرت للتلميذ كل ما يحتاجه، وبالتالي لا داعي للحفظ أو تنمية الذاكرة، ما دام بكبسة زر يحصل على مبتغاه.

2.V- تأثير التغير الاجتماعي في القطاع الصحي: يعمل بالمنظومة الصحية الوطنية غداة الاستقلال 2500 طبيب منهم 285 جزائري فقط، ثم انخفض إلى 600 طبيب، بعد هجرة الأطباء الأجانب إلى دولهم، يتمركزون في المناطق الشمالية.

بالإضافة إلى 1380 ممرض معظمهم غير مؤهلين. **(**حوالف رحيمة، 2009-2010، ص133). ويشهد التغير الاجتماعي المرافق للمنظومة الصحية أربعة مراحل وهي:

أ- المرحلة الأولى 1962- 1974: تميز النظام الصحي، بإجبار الأطباء الخواص على العمل نصف يوم بالقطاع العام، وركز على إجبارية التلقيح ومجانيته وفق المرسوم رقم 69-96 المؤرخ في 09-07-1969 بالإضافة إلى علاج المرضى، والتوزيع العقلاني للأطباء على المؤسسات الصحية. فعلى سبيل المثال في سنة 1966 قفز العدد إلى 364 طبيب و20 ألف شبه طبي، أما من حيث الهياكل، فقد دخل الخدمة 163 مستشفى، 256 مركز صحي. (براحو فافة سهيلة، 2009، ص113).

ب- المرحلة الثانية 1974-1989: وتتميز بالزيادة الكبيرة للسكان الذي فقز من 10.5 مليون نسمة غداة الاستقلال إلى 15.6 مليون نسمة سنة 1974 كما تميزت بإصدار قرار تأسيس الطب المجاني بالجريدة الرسمية العدد 01 لشهر ديسمبر 1973، تبعا للنظام الاشتراكي السائد آنذاك، وتميزت بتدهور الأجور ومنها أجور الأطباء، والذي شجع على هجرة الأدمغة. بقي منهم سنة 1989: 250.000 طبيب، 60.000 شبه طبي، 39.600 إداريين، أما من حيث الهياكل، فقد دخل الخدمة 261 مستشفى، 1.500 مركز صحي، 178 قطاع صحي، 428 عيادة متعددة الخدمات، بتعداد سكاني يقدر بحوالي 25 مليون نسمة. (خروبي بزارة عمر، 2010-2011، ص43).

ج- المرحلة الثالثة 1989-1999: تميزت بالأزمة الاقتصادية الخانقة و الأزمة السياسية المسماة بالعشرية السوداء تدهورت فيها المنظومة الصحية، وشهدت عودة بعض الأمراض القديمة، نتيجة عجز الدولة على توفير الأدوية بالمستشفيات، ففي سنة 1998 كان عدد الأطباء 28.274 وأطباء الأسنان 7.966 والصيادلة 4.022 وعموم التقنيين والإداريين 85.911 أما من حيث الهياكل: 223 مستشفى و 433 عيادة ولادات، 1144 مركز صحي، 4222 قاعة علاج، 465 عيادة متعددة الخدمات. (خروبي بزارة عمر، 2010-2011، ص ص47-48).

د- المرحلة الرابعة من 1999 إلى 2009 : تميزت بتحسن الأوضاع الاقتصادية بارتفاع سعر المحروقات، وتحسن الوضعية الأمنية والاجتماعية. ودخول القطاع الصحي الخاص بقوة. حتى أصبح يوجد فائض في عدد الأطباء وأشباه الطبي وأصبحنا نلاحظ أطباء بطالين يبحثون عن شغل مناصب أطباء مزالين أثناء عطلهم وما أطلق عليهم بالأطباء الاحتياطيين. نتيجة ما تقدمه الجامعة سنويا من المتخرجين الفائضين عن سوق العمل، ومعظمهم يفكر في الهجرة، على غرار باقي الجامعيين وغير الجامعيين البطالين. فعدد الهياكل الصحية لسنة 2007 بلغ عدد المستشفيات 240 و 511 عيادة للأمومة، و 1477 عيادة متعددة الخدمات، 338 مركز صحي و 5441 قاعة علاج ، 68 مؤسسة ومركز استشفائي جامعي، 1019 صيدلية في القطاع العام، أما القطاع الخاص فأحصي 15.766 عيادة و 6689 صيدلية. (خروبي بزارة عمر، 2010-2011، ص ص51-52).

هـ- المرحلة الخامسة من 2009 إلى 2019 : شهدت بحبوحة مالية بارتفاع البترول إلى 142 دولار للبرميل، ما لبثت أن تلاشت، ونزل إلى 25 دولار للبرميل ثم بدأ في الارتفاع إلى أن وصل إلى 70 دولار للبرميل. إلا أن النظام السياسي لم يستغل هذه البحبوحة بعقلانية، إذ لم يشيد مستشفى ذو تأهيل عالي أو تخصص نوعي، ولا أدل على ذلك ذهاب المسؤولين وأصحاب النفوذ للعلاج بالخارج حتى لإجراء الفحوصات الروتينية ومنهم رئيس الدولة الذي يتنقل بين العلاج في فرنسا والعلاج في سويسرا. تم إحصاء 80.523 ممارس للصحة (أخصائيون، أطباء عامون، مختصين في جراحة الأسنان، صيادلة،...) في الجزائر سنة 2015 منهم 45.587 في القطاع العام و 34.836 في القطاع الخاص، مقابل 38.695 ممارس سنة 2000 منهم، 20.437 في القطاع العام و 18258 في القطاع الخاص، استنادا إلى وثيقة حول الوضع الديموغرافي والصحي نشرتها وزارة الصحة والإسكان وإصلاح المستشفيات. (إحصاء أكثر من 80 ألف ممارس للصحة سنة 2015، 2017/07/11، موقع وكالة الأنباء الجزائرية).

VI: الخلاصة :

إنّ التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلّف إلى حالة التقدم والنمو،ومع أن ّكــلا مــن النمو والتنمية يفترض حدوث التغيّر إلا أنّ التغير في النمو يتجه نحو التغيّر الكمي في حين يتجه التغير في التنميــة نحــو الكلية والشمول، ولهذا فهو أقرب ما يكون إلى التغيّر الكيفي منه إلى التغيّر الكمي. فإذا كانت نتيجته التغير الاجتماعي هــي تنمية حضرية، بمعنى إمكانية إقلاع عجلة التطور على جميع الأصعدة، فهذه التنمية الحضرية تكون ســببا لحــدوث تغيــر اجتماعي جديد وقوي للمجتمع المحلي. فبإعطائنا تعاريف إجرائية لكل مفهوم من مفاهيم الدراسة، عرجنــا علــى انعكــاس التغير الاجتماعي على المرأة بوصفها نصف المجتمع حدثت عليها تغيرات جوهرية في البناء والوظيفة ، أثرت بهذا التغير في الأسرة النووية والرباط الاجتماعي العائلي، وعلى مشاركتها الشعبية مع الرجل في إحداث التنمية الحضرية، وأهم عامل مساعد لانعكاس التغير الاجتماعي هو العامل التكنولوجي المنتشر والمتوفر لدى الجميع نظرا لكلفتــه البســيطة وفعاليتــه الكبيرة في إحداث التنمية الحضرية، إذا استغل أحسن استغلال. وقدمنا مثالين لتأثير التغير الاجتماعي على القطاع التربــوي منذ الاستقلال وإلى اليوم وكذلك على القطاع الحساس الثاني وهو الصحة.

- **الإحالات والمراجع :**

1. القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 53
2. ابن منظور، (1405 ه)، لسان العرب، د ط، بيروت، دار صادر، ج2، ص1035
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2008)، التغير الاجتماعي، د ط ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص4
4. تعريف المجتمع، (2015)، موقع الإنسان والمجتمع والحياة، (تاريخ زيارة الموقع 10-03-2019) https://sites.google.com/site/humansocietyandlife/blog-community/community-definition
5. محمد عمر الطنوبي، (1996)، التغير الاجتماعي، د ط، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعــة الإسكندرية ، ص52.
6. السيد عبد العاطي السيد، (د س)، المجتمع والثقافة والشخصية، د ط، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص83.
7. محمد عاطف غيث، (1996)، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط 2، القاهرة ، دار المعارف، ص25.
8. محمد الدقس، (1987)، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، د ط، عمان، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ص18.
9. ابن منظور، (1405ه)، نفس المرجع ، ص341.
10. معجم الطلاب، (2004)، (Dictionnaire français-arabe)، د ط، بيروت، دار الفكــر للطباعــة و النشــر و التوزيــع، ص292.
11. المعجم الوجيز، (2001)، معجم اللغة العربية، طبعة 2000، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون مطابع الأسرية، ص157
12. حمد عبد الفتاح محمد ، (2002)، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، دط ، المكتــب الجــامعي الحــديث ، ص186
13. منال طلعت محمود، (2001)، التنمية والمجتمع، د ط، د بلد، المكتب الجامعي الحديث، ص71
14. عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني، (2000)، الأسرة على مشارف القــرن 21- الأدوار- المــرض النفســي- المسؤوليات، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، ص143.
15. سعد عبد الله الكبيسي، (2001)، التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي، ط1، أبو ظبي الإمارات العربية، دولة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ص ص 21-22.
16. عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني، (2000)، نفس المرجع، ص145.
17. ماجد الزيود، (2006)، الشباب والقيم في علم متغير، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص53
18. عبد الخالق عبد الله، (اكتوبر-ديسمبر 1999)، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، المجلد 28، العدد الثاني، مجلة عالم الأفكار، ص81

19. عبد الله عويدات، (2001)، العولمة وآثارها، عمان، الاردن، محاضرة القيت بكلية الحرب والقيادة الملكية
20. عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر ،(2001)، مقدمة ابن خلدون، ط2 ، القاهرة، مصر، دار الفجر للتـــرث ، ص192
21. معن خليل العمر، (2004)، التغير الإجتماعي، ط1 ، عمان، الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص83
22. حنفي حسن ، العظم صادق جلال، (2002)، ما العولمة؟، دمشق، دار الفكر، ص55
23. بوعطيط سفيان، (2012)، التغير الاجتماعي في الجزائر وتأثيراته على القيم علم الاجتمـــاع، موقـــع socioalger، (تـــاريخ الزيارة 20-01-2019)
https://site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/altghyr-alajtmay-fy-aljzayr-wtathyrath-ly-alqym
24. محاضرات مقرر التغير الاجتماعي، (2013/09/24)، موقع منتديات انتساب جامعة الملك فيصل، (تاريخ الزيـــارة 15-01-2019)
http://www.entsab.com/vb/showthread.php?t=60575
25. شبل بدران، حسين البيلاوي، (1997)، علم اجتماع التربية المعاصر، ط1، الاسكندرية، دائرة المعارف، ص 33
26. سارة ضويفي: (2012/07/06)، مقال: 50سنة.. ماذا حقق قطاع التربية؟، موقع جزايرس، (تاريخ الزيارة 10-03-2019)
https://www.djazairess.com/djazairnews/41039
27. معطيات إحصائية خاصة بقطاع التربية الوطنية، (2015/01/11)، موقع وزارة التربية الوطنية، (تاريخ الزيـــارة 12-03-2019) http://www.education.gov.dz/activity
28. و.أ، (2018/05/27)، حجار يعرض بباريس إنجازات الجزائر في مجال التعليم العالي من جامعة واحدة في 1962 إلى 106 جامعات في 2018
موقع جريدة المساء ، (تاريخ الزيارة 12-03-2019)
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/50954
29. حوالف رحيمة ، **(**2009-2010)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بالقايد بتلمسان، الجزائر ، ص 133
30. براحو فافة سهيلة ، (2009) ، اصلاح المنظومة الصحية واقع وأفاق، مجلة دراسات استراتيجية العدد 06 ، الجزائر، ص113
31. خروبي بزارة عمر، (2010-2011)، إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999-2009، رسالة ماجيستر غير منشـــورة لنيل شهادة الماجستير في تخصص رسم السياسات العامة ، كلية العلوم السياسية والاعلام بجامعة الجزائر 3 ، الجزائر، ص 43.
32. الجزائر إحصاء أكثر من 80 ألف ممارس للصحة سنة 2015، (2017/07/11)، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، (تـــاريخ الزيارة يوم 12-03- 2019) http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/45441-80-2015

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

صالح عماميش،عبد العزيز العايش ،(2021)، **التغير الاجتماعي وانعكاساته على التنمية الحضرية في المجتمع المحلي** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ، المجلد 13(02)/2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 229-240.